

أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990-2020

The impact of fiscal and monetary policy on economic growth in Algeria Standard Study The period 1990-2020.

فوزية هيبور¹ ، دليلة طالب²

¹ مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان (الجزائر)،

fouzia.hibour@univ-tlemcen.dz

² مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان (الجزائر)،

taleb.dalila@univ-tlemcen.dz

| تاريخ الإرسال: 2022-07-08 | تاريخ القبول: 2022-08-24 |
|---|---|
| <p>ملخص</p> <p>هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وإبراز فعالية كل من السياسة المالية والنقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وركزت الدراسة على السياسة المالية من خلال إيرادات الجباية البترولية، والسياسة النقدية من عن طريق سعر إعادة الخصم وسعر الصرف وللوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، ومن نتائج الدراسة تبين وجود علاقة معنوية إيجابية إحصائية بين الإيرادات الجباية البترولية والنتائج المحلي الإجمالي مما يدل على وجود علاقة طردية بينهما، وأيضاً على عدم وجود علاقة إحصائية غير معنوية بالنسبة لمتغيرات الخاصة بالسياسة النقدية حيث تؤثر بشكل ضعيف على النمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.</p> <p>الكلمات المفتاحية: سياسة مالية؛ سياسة نقدية؛ نمو اقتصادي، ARDL.</p> <p>تصنيفات JEL: 011، 042، 055</p> | <p>Abstract</p> <p>This study aimed to identify and highlight the effectiveness of both fiscal and monetary policy in influencing Algeria's economic growth during the period 1990-2020 and focused on fiscal policy through petroleum revenue and monetary policy through the repatriation rate and exchange rate and in order to reach the study's objectives, the self-regression methodology of ARDL dispersed time gaps has been used, One of the study's findings shows a statistically positive moral correlation between petroleum revenues and GDP, indicating a formal correlation between them. and also, the absence of a non-moral statistical relationship with monetary policy variables where they weak economic growth, the results of the joint integration also showed a long-term balance between the variables</p> <p>Keywords: Financial Policy; Monetary Policy; Economic Growth, ARDL</p> <p>JEL Classification Codes: 011, 042, 055</p> |

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

عرف الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية، والتي كانت متبوعة بأحداث وتقلبات شديدة نتج عنها العديد من الظواهر من أمثلتها الكساد، التضخم، البطالة، واختلالات في موازين المدفوعات إلى غير ذلك، فظهرت أفكار العديد من الاقتصاديين جسدتها مدارس الفكر الاقتصادي، عبر العصور واختلفت الرؤى من حيث تحليل أسباب حدوث الظواهر واقتراح حلول لمعالجتها وذلك بتدخل السلطات النقدية بإحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية متمثلة في السياسة النقدية والسياسة المالية مما فرض هذا الوضع على اقتصاديات الدول إتباع سياسات اقتصادية كآلية فعالة لحماية الاقتصاد، حيث تعتبر السياسة المالية والنقدية من أهم الوسائل الفعالة التي تسمح بمواجهة وتصحيح الاختلالات التوازنية الموجودة على مستوى الاقتصاد وذلك عن طريق أدواتها بما يعمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إليه أغلب الدول، والجزائر كغيرها من الدول النامية التي قامت بالعديد من الإصلاحات بهدف تغير الوضع الاقتصادي والخروج من الحالة الحرجة التي تميزت بضعف معدلات النمو الاقتصادي وفي هذه الإصلاحات عرفت كل من السياسة المالية والنقدية تعديلات وتغيرات جذرية التي تسعى من خلالها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

-إشكالية الدراسة:

-إلى أي مدى تؤثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

-فرضيات الدراسة:

-توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

-توجد علاقة إحصائية معنوية بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

-توجد علاقة إحصائية معنوية بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

-أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه كل من السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، من خلال تحديد أثر كل من السياسة المالية والمتمثلة أساسا في إيرادات الجباية البترولية، والسياسة النقدية ممثلة في معدل إعادة الخصم وسعر الصرف، وذلك لتقييم وتحديد درجة مساهمة كل منهما في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

-المنهجية:

قصد الإحاطة بالجوانب البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعرض الأسس النظرية وتحليل متغيرات خلال فترة الدراسة، كما تم الاستعانة بالمنهج القياسي والاستعانة بالاختبارات الإحصائية لتحديد العلاقة بين المتغيرات.

-الدراسات السابقة:

- دراسة: (بوسكي وعيساني، 2019)، بعنوان أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2018، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد أثر كل من السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، وتحديد الأثر الأكثر فعالية من خلال نمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية والنقدية في الجزائر وتم تحديد بيانات فصلية للفترة الممتدة من 2000-2018، حوالي 76 بيانات مشاهدة وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، ويضمن النموذج المتغيرات كل من ناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، الإنفاق العام، ومن نتائج الدراسة أن هناك تأثير عرض النقود على النمو الاقتصادي ووجود تأثير عرض للإنفاق العام على النمو الاقتصادي وهذا راجع لتركيب النفقات العامة التي تتميز بهيمنة نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز حيث أكدت الدراسة على أنه يجب إعادة التوجيه للإنفاق نحو القطاعات التي تشجع الإنتاجية.

- دراسة (John , Michael , & Joseph , 2019)، بعنوان A test of Wagner's hypothesis for the Ghanaian economy، تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي، في غانا وذلك خلال الفترة من 1960-2017، وذلك باستخدام التكامل المشترك (Johansen)، ونماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، ARDL، بالإضافة إلى سببية Toda-Yamamoto وسببية Granger causality، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي الحقيقي، والإنفاق الحكومي الحقيقي، بمنهجية (Johansen) ونموذج ARDL، في حين أن سببية غرانجر أشارت إلى عدم وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي الحقيقي باتجاه الإنفاق الحقيقي، مما يدل على قانون غرانجر لا ينطبق على الاقتصاد الغاني.

-دراسة: (Hussin , Lim , & Muhammad , 2019) بعنوان The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Asean-5 Countries، هدفت دراسة إلى دراسة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، خلال الفترة من 1970-2016، وذلك في 5 دول وهي إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، وذلك باستخدام نموذج ARDL، ومن نتائج الدراسة أن أداة الإنفاق الحكومي ذات دلالة إحصائية في اقتصاديات دول عينة الدراسة باستثناء إندونيسيا، كما أن سياسة تسهم في زيادة معدل عدم الضرائب في الفلبين وتايلاند دعماً لزيادة للنفقات العامة.

-دراسة: (Fasanya, Onakava, & Agboluaje, 2013) بعنوان Does Monetary Policy Influence Economic Growth In Nigeria، تهدف الدراسة إلى تحديد أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على اقتصاد نيجيريا، خلال الفترة من 1997-2010، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، وتم استخدام متغيرات كل من معدل التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة، الاحتياطي الخارجي، المعروض النقدي، الناتج المحلي الحقيقي، وتبين من خلال الدراسة أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

2. الإطار النظري لسياسة النقدية:

ظهرت السياسة النقدية من القرن التاسع عشر، وتطورت عبر مراحل متعددة اختلفت حسب أفكار النظريات النقدية، ولهذا سنحاول التطرق إلى مفهومها، أدواتها وأهدافها.

1.2 مفهوم السياسة النقدية:

يقصد بالسياسة النقدية تلك الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، للتحكم في المستوى العام للأسعار والسيطرة على المعروض النقدي، وبالتالي فهي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية (جباري وبوديار، 2012، صفحة 320).

ويعرفها G.L.BASH بأنها ما تستطيع أن تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة، التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية (طوروس، 2011، صفحة 191).

أما Kent، فعرفها بأنها أداة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة (بن دعاس، 2007، صفحة 86).

2.2 أدوات السياسة النقدية:

يقصد بأدوات السياسة النقدية مجموعة الوسائل التي يقوم بها البنك المركزي، من خلال التأثير على حجم الائتمان المصرفي، ويمكن أن تصنف الأدوات إلى كمية ونوعية وهما كالتالي:

2.2.1 الأدوات الكمية: تسمى أيضا بالأدوات الغير المباشرة حيث يتدخل البنك المركزي بواسطتها بهدف التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، وبالتالي تؤثر على منح الائتمان والودائع وستتطرق إليها كما يلي:

أ. السوق المفتوحة: وهي تعني دخول البنك المركزي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية والتجارية، حيث يقوم البنك المركزي بالتدخل في حالة التضخم وفي حالة الكساد وتأثير حسب الوضع السائد. (عبود، ودولي، 2018، الصفحات 189-190).

ب. سعر إعادة الخصم: ويقصد به السعر الذي يتقاضاه البنك نظير إعادة خصم الأوراق التجارية، والأذونات الحكومية للبنوك التجارية (العصار، 2000، صفحة 153). وهو كذلك سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه البنوك التجارية القروض من البنك المركزي (إبراهيم أحمد، 2013، صفحة 210).

ج. الاحتياط القانوني: لعل من المعروف أن نسبة الاحتياط القانوني، هي تلك نسبة النقود التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب على تلك البنوك (عبد المطلب، 2010، صفحة 277).

فعلى سبيل المثال يترتب على تعمد البنك المركزي رفع نسبة الاحتياط القانوني على الحسابات الجارية تغيير قدرة البنك التجارية على استغلال أرصدة هذه الحسابات، وهي أرصدة غير مكلفة بطبيعتها، في تحقيق الإيرادات السهلة، (فهمي، 2006، صفحة 17).

2.2.2: الأدوات النوعية: يأتي استخدام الأدوات المباشرة وهذه الأدوات تتمثل فيما يلي:

أ-التعليمات والأوامر الملزمة: حيث يعطي القانون للبنك المركزي الحق في إصدار الأوامر والتعليمات الملزمة سواء لأحد البنوك على انفراد أم البنوك التجارية، بصفة عامة، في مجال منح الائتمان والاستثمار (غزلان وعبد، 2014، صفحة 236).

ب-تغيير هوامش الضمان: وذلك لأن منح الائتمان من قبل البنوك التجارية يتطلب أن يقدم المدين أو المقترض، أي نوع من أنواع الضمانات وقيمة الائتمان الممنوح كنسبة من قيمة الضمان.

ج- التمييز في أسعار الفائدة بين أوجه الائتمان: حيث يتم تخفيض أسعار الفائدة على الائتمان الممنوح لتمويل النشاط الصناعي أو الزراعي مقارنة بتمويل الممنوح لتمويل الأنشطة الأخرى. (غزلان وعبد، 2014، صفحة 237)

ه- الإقناع الأدبي: فالإقناع الأدبي إذن عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة (مجيد، 1998، الصفحات 270-271).

حيث يستعمل البنك المركزي أسلوب الإقناع الأدبي وذلك لجعل المؤسسات المصرفية تتعاون مع البنك المركزي لتنفيذه، ومدى تعاون البنك المركزي والبنوك التجارية (مختاري وابن البار، 2021، صفحة 06).

3. ماهية السياسة المالية:

بلغت السياسة المالية أهمية كبيرة في الدول الحديثة وذلك من أجل التأثير والتحكم في العمالة واستقرار الأسعار إلى غير ذلك:

1.3 مفهوم السياسة المالية:

1.1.3. تعرف السياسة المالية في الفكر الكينزي على أنها حافظة النقود أو الخزانة. (رزاي، 2018، صفحة 199)

2.1.3. تشير السياسة المالية إلى تلك السياسات المتعلقة باستخدام خزانة الدولة أو الحكومة لتحقيق بعض أهداف الاقتصاد الكلي (D.N, 2010, p. 600).

2.3 أدوات السياسة المالية:

1.2.3- الإيرادات العامة: وتعرف بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة على شكل

تدفقات نقدية، من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، (عبد الجبار، 2019-2020، صفحة 29).

2.2.3- النفقات العامة: تعرف سياسة الإنفاق بأنها البرنامج الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة

في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى مواجهة نفقات الحكومة وهيئاتها.

3.2.3- الدين العام:

تعتبر مهمة السياسة المالية للحكومة التأثير على الوضع الاقتصادي للدولة وذلك بتقديم حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه، وفي حالة فائض أو عجز تتبع الدولة مجموعة من الإجراءات فإن ذلك تأثير على الأنشطة الاقتصادية في الدولة وكيفية استغلاله (طوروس، 2011، صفحة 114).

4- ماهية النمو الاقتصادي:

1-4 تعريف النمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبة بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي (البياني، 2012، صفحة 59). كما يقصد به حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (ناصر، 2008، صفحة 224). وهو يعني أيضاً الزيادة في الناتج أو الدخل (صعيد، 1989، صفحة 121).

2-4- أنواع النمو الاقتصادي:

1-2-4- النمو التلقائي: وهو يتوزع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد القومي، نتيجة لتمتعه بوجود مؤسسات اقتصادية قوية.

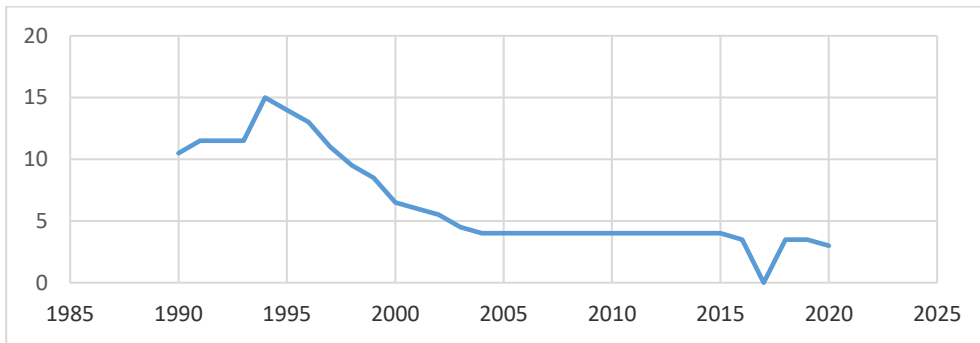
4-2-2- النمو العابر: الذي لا يملك الاستمرارية ويكون نتيجة لظهور عامل أو عوامل معينة يزول النمو بزوالها.

4-2-3 النمو المخطط: ويكون ناتجا عن عملية التخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع. (نجا، عجمية، والقفاش، 2013).

5-دراسة تحليلية لتحديد أثر أدوات السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

5-1- تطور معدل إعادة الخصم:

الشكل 1: تطور معدل إعادة الخصم 1990-2020



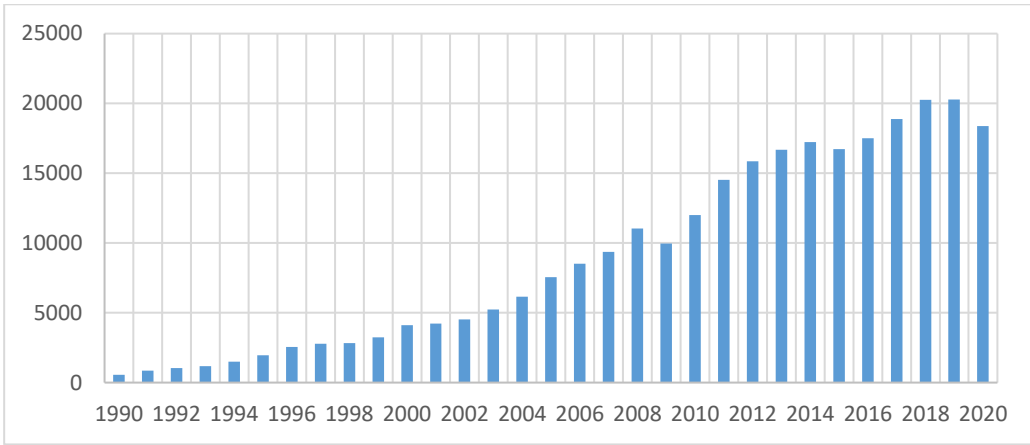
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من تقارير بنك الجزائر

شهدت الفترة من 1990-1994 ارتفاعا مستمر من 10.5% سنة 1990 مع وجود ثبات بنسبة 11.5% خلال السنوات 1991-1993- ليصل نسبة 15 سنة 1994 وتزامن الفترة مع الإصلاح الاقتصادي الموسع لإعادة الاستقرار النقدي وذلك لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق. ومنذ 1995 إلى غاية نهاية عام 2002 عرف معدل إعادة الخصم انخفاض من 9.5% سنة 1998 إلى 6% بداية من عام 2002 و5.5% في نهايته وهذا نظرا للتحكم في معدل التضخم وانخفاضه مع تسجيل أسعار فائدة حقيقية موجبة (مدوخ، 2011، صفحة 374).

حيث استمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض ليصبح 4.5% سنة 2003، ليستقر عند 4% سنة 2004 إلى غاية نهاية 2015 لينخفض إلى 3.5% خلال سنوات الأخيرة من دراسة، كما أن تحسن الوضعية المالية مصارف وظهور فائض السيولة أدى إلى إحجام عن طلب إعادة التمويل للبنك المركزي فمنذ سنة 2001 لم تلجأ المصارف إلى إعادة التمويل وهو ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم في حالة ثبات خلال الفترة الأخيرة. (بن علية وتومي، 2020، صفحة 54).

5-2- تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي:

الشكل 2: تطور الناتج المحلي الإجمالي من 1990-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من تقارير بنك الجزائر

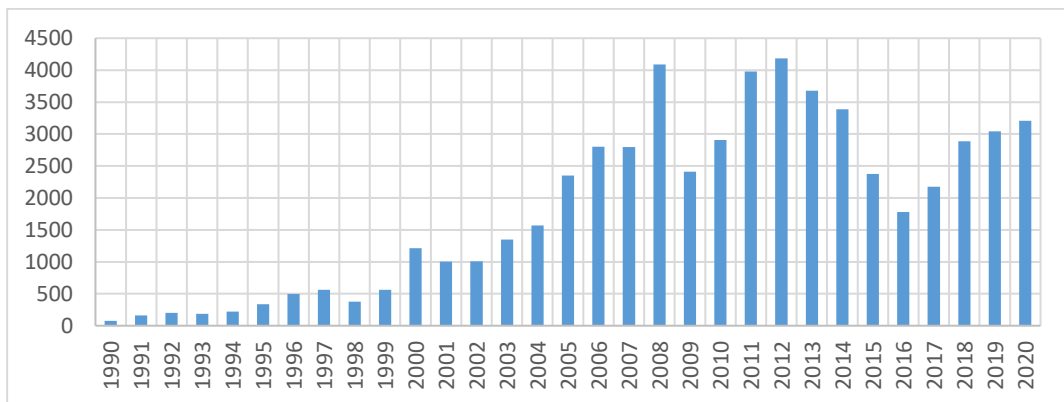
ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من أدنى مستوياته 558.54 مليار دج إلى 1492 مليار دج ونتيجة لتأثره بالأزمة شديدة سنة 1986 حيث خلال سنة 1995 إلى 1998، حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الاقتصادية حيث عملت على تنفيذ برامج الإصلاحات اقتصادية جديدة تمثلت في برامج التعديل الهيكلي بمساعدة الصندوق النقد الدولي، ويهدف أساسا إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة ومع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي إلا أن مساهمة قطاع المحروقات بشكل فعلي في الرفع

من معدلات النمو الاقتصادي حيث كان من أهم القطاعات التي ساهمت في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة (بوفليح، 2010، الصفحات 245-247).

واستمر الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع من 4123.5 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 6150.4 مليار دج سنة 2004، وكان ذلك نتيجة ارتفاع قطاع المحروقات وبالتالي زيادة الأرصدة النقدية وكذلك الانطلاق في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي لكن بعد سنة 2013-2014 تراجع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع قطاع المحروقات، وعلى الرغم من ذلك استطاعت الجزائر تسطير برامج تنموية وتحقيق معدلات مرتفعة خلال سنة 2016، وبدأت في الانخفاض تدريجيا في سنة 2019 إلى غاية سنة 2020.

-تطور إيرادات الجباية البترولية:

الشكل 3: تطور إيرادات الجباية البترولية من 1990-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من تقارير بنك الجزائر، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

ارتبط التطور الحاصل في الجباية البترولية بتطور أسعار البترول في السوق العالمية الشيء الذي انعكس على الناتج المحلي الإجمالي، حيث ظلت أسعار البترول تدور في فلك العشرين دولارا تزامنا بالأزمة الآسيوية، إذ انهارت لتسجل متوسط حوالي 12 دولارا للبرميل في 1998، وعلى الرغم من ذلك في الجزائر

سجلت الحصيلة البترولية ارتفاعا محسوسا مما انعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي مسجلا معدلات موجبة وصلت 5.1% سنة 1998 (جمعة وملطوش، 2021، صفحة 53).

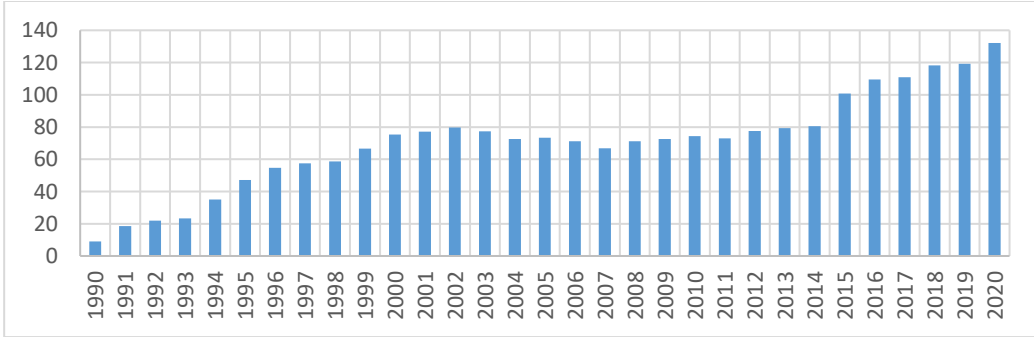
ومع بداية الألفية شهدت أسعار النفط ارتفاعا مستمرا، ونلاحظ أن الجباية البترولية تضاعفت مرتين حيث كانت سنة 2000 تقدر بـ 1213.2 مليار دينار جزائري إلى غاية 2009 تقدر بـ 2412.7 مليار دينار جزائري وذلك نتيجة الارتفاع غير مسبوق في تاريخ أسعار البترول في الأسواق العالمية. وبعد التأثير بالأزمة المالية العالمية 2008 (مالك وبعلة، 2016، صفحة 86).

لقد أدى ذلك إلى استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي الأمر الذي دفع أسعار المحروقات نحو الانخفاض فبعد التراجع الذي حدث في الثلاثي الأول استمر في تراجع نحو الانخفاض سنة 2013، (بوهراة، 2016، صفحة 28)

وبعد أعقاب أزمة 2014 انهارت أسعار البترول وبعد 2016 إلى غاية 2018 وكان ذلك بشكل بطيء وتميزت بالاستقرار النسبي نتيجة استخدام الاحتياطات المالية التي رصدتها في الجزائر.

-تطور سعر الصرف:

الشكل 4: تطور سعر الصرف من 1990-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من تقارير بنك الجزائر، وبيانات البنك الدولي

يعود تطور سعر الصرف في الجزائر بدرجة كبيرة إلى طبيعة أنظمة الصرف التي طبقتها الدولة بالإضافة إلى تقلبات سعر الصرف خلال الفترة 1991-1994 حيث قامت الحكومة بتنظيم الانزلاق

التدريجي المراقب للعملة الوطنية، وفي سنة 1994 أعلنت الحكومة تخفيض للعملة وذلك في إطار قانون النقد والقرض، وارتفع سعر الصرف من جديد بسبب انخفاض أسعار النفط والذي يعتبر أول مصدر للعملة الصعبة وابتداء من سنة 2003 أخذ سعر الصرف في الانخفاض ليبقى مستمرا سنة 2014، وبعدها أخذت أسعار النفط في الانخفاض مما ترتب عليه انخفاض سعر الصرف نتيجة تآكل احتياطي الصرف (شريف وبن شاعة، 2018، صفحة 98).

ولكن مع مطلع 2017 تميزت بالاستقرار النسبي ليعاود انخفاض سنة 2019 نظرا للارتفاع الفائق لليورو مقابل الدولار في الأسواق المالية.

3. الدراسة القياسية:

1.3 بناء النموذج:

لتحديد أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر تم الاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990-2020، على حسب ما هو موضح في دراسة تحليلية، تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة ARDL والتي تخص المتغيرات التالية:

-لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي $Lngdp$

-لوغاريتم إيرادات الجباية البترولية $Intax$

-لوغاريتم سعر الصرف $Intcn$

-لوغاريتم معدل إعادة الخصم $Intr$

ويحدد الشكل النموذج كما يلي:

$$Lngdp = f(Intax + Intcp + Intcn)$$

2.3 نتائج الدراسة ومناقشتها:

1.2.3 اختبارات جذر الوحدة للتأكد من مدى استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات:

جدول 1: نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF و PP

| نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر المطور) | | | | | | المتغيرات |
|--|--------------------------|--------------------------|----------------------------|--------------------------|--------------------------------|-------------------------------------|
| الفرق الأول | | | المستوى | | | |
| بدون | الاتجاه والثابت | الثابت | بدون | الاتجاه والثابت | الثابت | |
| -3.0998 0.0031 *** | -5.3296 0.0009 *** | -3.9711 0.0049 *** | 4.7376 1.0000 n0 | -1.5217 0.7992 n0 | -4.8470 0.0005 *** | t-Statistic prob LNGDP |
| -5.0363 0.0000 *** | -5.3296 0.0002 *** | -5.4497 0.0001 *** | 1.7668 0.978 8 n0 | -1.9972 0.5792 n0 | - 2.7399 0.079 3 * | t-Statistic prob LNTAX |
| -8.8138 0.0000 *** | -8.6039 0.0000 *** | -8.7160 0.0000 *** | 0.0197 0.6809 n0 | -4.5108 0.0060 *** | -4.2908 0.0021 *** | t-Statistic prob LNTCN |
| -3.6678 0.0027 *** | -3.6678 0.0412 ** | -3.7247 0.0090 *** | -2.3623 0.0199 ** | -4.0598 0.0196 ** | -0.4291 0.8916 n0 | t-Statistic prob LNTR |

نتائج اختبار جذر الوحدة (فيليب بيرون)

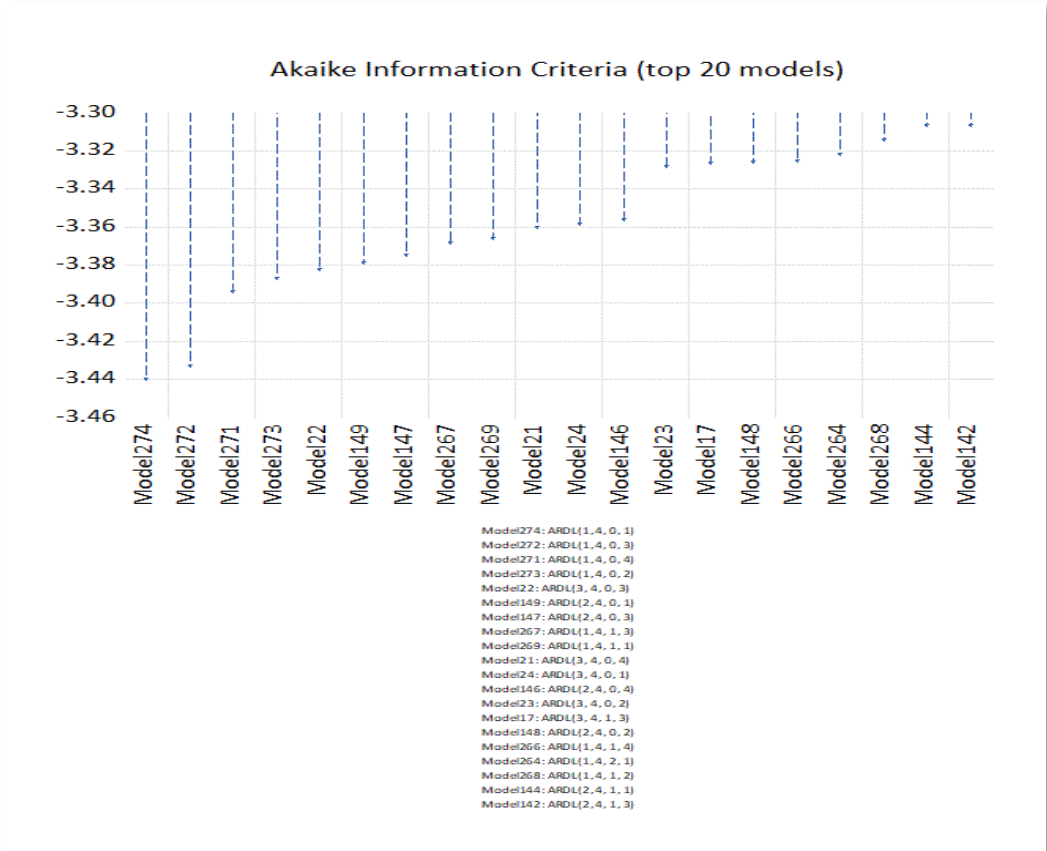
| | | | | | | المتغيرات | |
|---------------------------|-----------------------------------|------------------------------|-------------------------|---------------------------------|------------------------------|-------------------------|-------|
| الفرق الأول | | | المستوى | | | | |
| بدون | الاتجاه والثابت | الثابت | بدون | الاتجاه والثابت | الثابت | | |
| -3.0928 0.0032 *** | -10.3077 0.0000 *** | -3.9476 0.005 2 *** | 3.5247 0.9997 n0 | -1.4408 0.8273 n0 | -9.3262 0.0000 *** | t- Statistic prob | LNGDP |
| -5.0363 0.0000 *** | - 11.1063 0.0 000 *** | - 5.6004 0.0001 *** | 1.7102 0.9761 n0 | - 1.9003 0.6 294 n0 | -4.1900 0.002 7 *** | t- Statistic prob | LNTAX |
| -12.9149 0.0000 *** | -23.1429 0.0000 *** | -15.7749 0.0000 *** | 0.01457 0.7210 n0 | -4.5108 0.0060 *** | -4.2908 0.0021 *** | t- Statistic prob | LNTCN |
| -3.1892 0.0025 *** | -3.6291 0.0446 ** | -3.6906 0.0097 *** | -1.8344 0.0641 * | -1.7833 0.6876 n0 | -0.6369 0.8476 n0 | t- Statistic prob | LN |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

تكشف نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF و PP أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى وإنما أصبحت مستقرة بعدما قمنا بإجراء الفرق الأول، وعليه يمكن القول إن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1) I.

2.2.3. اختبار فترات الإبطاء للمتغيرات الداخلة في تقدير

الشكل 5: نتائج اختبارات فترات الإبطاء المتلى حسب (AIC)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نموذج $ARDL(1,4,0,1)$ (يعتبر النموذج الأمثل

الذي من خلاله يتم الحصول على أدنى قيمة معيار AIC المقترح لإجراء هذا الاختبار.

3.2.3 اختبار التكامل المشترك منهج الحدود Bound test:

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تم استخدام اختبار الحدود Bound test، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطة بقيمة إحصائية F الحرجة.

- ويتم الاختبار انطلاقاً من الفرضية الصفرية والتي مفادها:

- أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات

الجدول 2: اختبار التكامل المشترك منهج الحدود Bound test:

F-Bounds Test Null Hypothesis:

| Test Statistic | Value | Signif | I (0) | I (1) |
|--------------------------------|---------------|--------|-------|-------|
| Asymptotic: n= 1000 | | | | |
| F-statistic k | 20.04807 3 | 10% | 2.37 | 3.2 |
| | | 5% | 2.79 | 3.67 |
| | | 2.5% | 3.15 | 4.08 |
| | | 1% | 3.65 | 4.66 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

قدرت قيمة الإحصائية فيشر f-statistic للنماذج 20.04807 وهو ما يتجاوز الحدود العليا عند معنوية 1%، حتى القيمة 10% مما يؤدي إلى رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وقبول الفرضية البديلة، القائلة بوجود علاقة طويلة الأجل، ويمكن بذلك القيام باختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لجميع النماذج.

2.3 تقدير ونموذج تصحيح الخطأ ومعاملات الأجل الطويل:

1.2.3 نموذج تصحيح الخطأ ECM ARDL

الجدول 3: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM ARDL

| ECM Regression | | | | |
|--|-------------|-----------|-------------|--------|
| Case2:Restricted constant and No Trend | | | | |
| Variable | coefficient | Std.Error | t.statistic | Prob. |
| D(LNTAX) | 0.226846 | 0.025485 | 8.901110 | 0.0000 |
| D(LNTAX(-1)) | -0.119131 | 0.028608 | -4.164225 | 0.0006 |
| D(LNTAX(-2)) | -0.090502 | 0.027250 | -3.321187 | 0.0040 |
| D(LNTAX(-3)) | 0.099051 | 0.027424 | -3.611822 | 0.0022 |
| D(LNTR) | 0.215555 | 0.067230 | 3.206227 | 0.0052 |
| CointEq(-1)* | -0.177228 | 0.015927 | -11.12773 | 0.0000 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

إن معامل تصحيح الخطأ -0.17 ذو معنوية وإحصائية مقبولة عند مستوى معنوية أقل من 1% وبإشارة سالبة ويكون عندئذ نموذج تصحيح الخطأ مقبول وعليه فيمكننا القول إن 17% من الأخطاء في الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من الأجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

2.2.3 تقدير معاملات الأجل الطويل:

الجدول 4: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

| Levels Equation | | | | |
|--|-------------|-----------|-------------|--------|
| Case2:Restricted constant and No Trend | | | | |
| Variable | coefficient | Srd.Error | t.statistic | Prob. |
| LNTAX | 0.659643 | 0.162002 | 4.071810 | 0.0008 |
| LNTCN | -0.039943 | 0.057974 | -0.688977 | 0.5001 |
| LNTR | 0.195634 | 0.323650 | 0.604463 | 0.5535 |
| C | 4.599930 | 1.772210 | 2.595590 | 0.0189 |

EC=LNGDP-(0.6596*LNTAX-0.0399*LNTCN+0.1956*LNTR+4.5999)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ويمكن كتابة معادلة الأجل الطويل بين متغيرات الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

كالتالي:

$$\text{LNGDP}=0.65\text{LNTAX}-0.03\text{LNTCN}+0.19\text{LNTR}+4.59$$

-وجود أثر موجب حيث عند ارتفاع إيرادات الجباية البترولية ب 1 % فإن النمو الاقتصادي يرتفع ب 0.65، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وهذا ما يؤكد وجود علاقة طردية بين عائدات الجباية البترولية والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، في حين نلاحظ تأثير سلبى لسعر الصرف على النمو الاقتصادي ارتفاع سعر الصرف ب 1 % فإن النمو الاقتصادي ينخفض ب 0.03، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين وهذا ما يتنافى مع منطق النظرية الاقتصادية، في حين وجود أثر موجب لمعدل إعادة الخصم على النمو الاقتصادي ارتفاع معدل إعادة الخصم ب 1 % فإن النمو الاقتصادي يرتفع ب 0.19، بشكل ضعيف مما يدل على عدم فعالية هذه الأداة في التأثير على النمو الاقتصادي .

- نلاحظ وجود علاقة إحصائية ومعنوية بين إيرادات الجباية البترولية والنمو الاقتصادي، وعلى عدم وجود علاقة إحصائية وغير معنوية بين كل من سعر الصرف ومعدل إعادة الخصم مع النمو الاقتصادي وهذا راجع لكون إيرادات الجباية البترولية كان لها تأثير أقوى على الناتج المحلي الإجمالي أكثر من المتغيرات المستقلة الأخرى وهذا ما أدى إلى غياب المعنوية في ظل وجود متغير إيرادات الجباية البترولية ضمن المعادلة.

4.3 الاختبارات التشخيصية لتأكيد جودة النموذج:

تم إجراء عدة اختبارات إحصائية لتقييم صحة النموذج وتمثل في:

1.4.3 اختبار عدم تجانس التباين للنموذج:

الجدول 5: نتائج اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test Breusch –pagan –Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

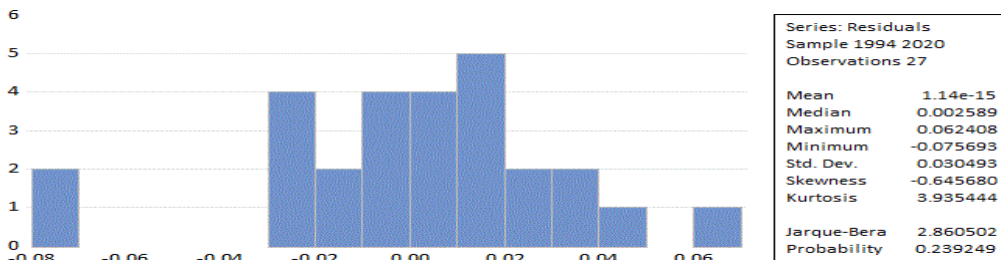
| | | | |
|----------------------------|----------|-----------------------|--------|
| F-statistic | 0.685562 | Prob .F(9, 17) | 0.7125 |
| Obs *R-Squared | 7.189953 | Prob. Chi- Square (9) | 0.6173 |
| Scaled explained SS | 4.183504 | Prob. Chi –Square (9) | 0.8989 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

تشير قيمة الإحصائية F المحسوبة 0.68 باحتمال 0.71 أكبر من 0.05) مستوى معنوية 5%) إلى قبول فرضية عدم التنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

2.4.3 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية jarque bera

الشكل 6: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي TEST DE NORMALITE



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

تشير القيمة Jarque-Bera المحسوبة بقيمة 2.86 إلى قبول الفرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر لأن قيمة الاحتمال الخاص بالاختبار 0.23 أكبر من 0.05) مستوى معنوية 5%) يشير إلى عدم معنويته وبالتالي فإن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً.

3.4.3 اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا

النموذج **Ramsey Rest**:

الجدول 6: نتائج اختبار مدى صحة الشكل الدالي المستخدم **Ramsey Reset**

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

squares of fitted values :Omitted Variables

Specification: LNGDP LNGDP (-1)LNTAX LNTAX(-1)LNTAX(-2)LNTAX(-3)
LNTAX(-4)LNTR LNTR(-1)C

| | Value | Df | Probability |
|--------------------|----------|--------|-------------|
| t-statistic | 0.973845 | 16 | 0.3446 |
| f-statistic | 0.948374 | (1.16) | 0.3446 |

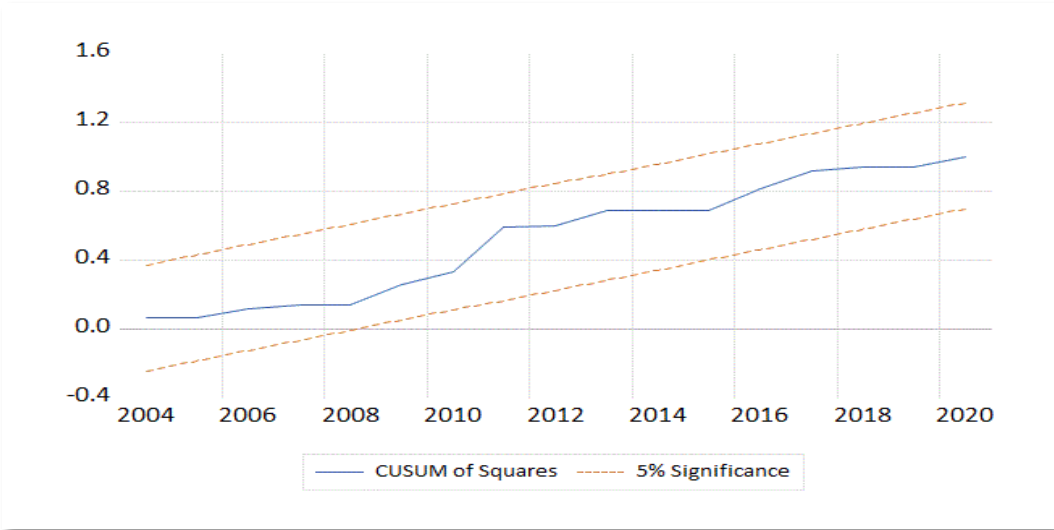
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

اختبار **Ramsey** المستخدم في النموذج المقدر حيث أن قيمة f المحسوبة 0.97 باحتمال 0.34 والتي هي أكبر من 0.05 وهذا ما يدل على عدم معنويته عند مستوى 5% وبالتالي ترفض فرضية العدم القائلة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

4.4.3 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج:

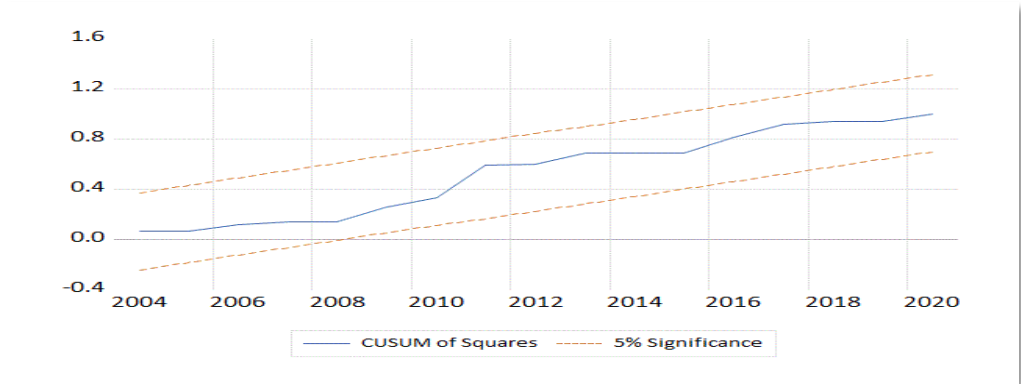
بغرض التأكد من خلو النموذج المقدر من وجود أي تغيرات هيكلية، قمنا بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار المجموع التراكمي للبواقي **CUSUM**، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي **CUSUM of Squares**، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر لنموذج **ARDL** إذا وقع الشكل البياني للاختبارات كل من **CUSUM** و **CUSUM of Squares** داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

الشكل 7: رسم بياني المجموع التراكمي للبواقي للـ CUSUM



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

الشكل 8: رسم بياني للمجموع التراكمي للبواقي للـ CUSUM OF Square



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعادة CUSUM يقع داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، ما يؤكد استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5%، وكذلك

الأمر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM of Squared، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر نرفض بذلك الفرضية الصفرية: المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة.

4. الخاتمة:

تعد كل من السياسة المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية الأكثر تأثيراً على النشاط الاقتصادي وذلك لفعالية وأهمية الأدوات المستخدمة في معالجة الاختلالات على التوازن بغية تحقيق الرفع من معدلات النمو الاقتصادي حاولنا من خلال الدراسة توضيح أثر كل من سياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

1.4 من نتائج الدراسة:

- هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهو ما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، حسب ما أوضحه نموذج تصحيح الخطأ مما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

- وجود علاقة إحصائية معنوية، ذات تأثير موجب بين المتغيرين مما يدل على وجود علاقة تفسيرية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي والجباية البترولية، مما يعني أن الاقتصاد الجزائري لا يزال تحت تأثير قطاع المحروقات الشيء الذي يؤكد أن نمو الناتج المحلي مرهون بعائدات الجباية البترولية، والتي ترتبط بتقلبات أسعار البترول وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

- عدم وجود علاقة إحصائية غير معنوية بين متغيرات السياسة النقدية مما يؤكد رفض الفرضية، حيث كان هناك أثر موجب وضعيف لمعدل إعادة الخصم على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تخلي الجزائر على معدل إعادة الخصم واستخدام أدوات كمية أخرى نتيجة الوضعية المريحة التي عرفتها البنوك خلال الألفية، بسبب وجود فائض في السيولة، بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي لسعر الصرف على معدل النمو الاقتصادي،

مما يدل على ضعف أدوات السياسة النقدية والذي يعود إلى ضعف الأسواق النقدية والوعي المصرفي الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاعتماد على السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وكذلك نتيجة أن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة أولى على قطاع المحروقات.

2.4 اقتراحات:

- العمل على تنسيق الدائم بين السياسات النقدية والمالية وذلك لتحقيق الأهداف المتمثلة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

- وضع نظام صرف فعال يتماشى مع عمل السياسة النقدية.

- العمل على توسيع قاعدة إنتاجية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال توفير مناخ لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- تفعيل الإيرادات وترشيد النفقات خاصة في ظل اعتماد الدولة على الإيرادات البترولية.

- العمل على إيجاد بدائل طاوقية غير البترولية كطاقات المتجددة من أجل تحقيق إنعاش الاقتصاد الوطني وبالتالي التنمية الاقتصادية.

5. قائمة المراجع:

D.N, D. (2010). Macroeconomics theory and policy.. New Delhi.India: Tata McGraw hill education private limited.

Fasanya, I., Onakava, A., & Agboluaje, M. (2013). Does Monetary Policy Influence Economic Growth In Nigeria. *Asian Economic and Financial Review*, Vol3(No5).

Hussin , A., Lim , C., & Muhammad , A. (2019). The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Asean-5 Countries. *International Journal Of Supply Chain Management*, vol 8(no 1).

John , G., Michael , O., & Joseph , A. (2019). A test of Wagner's hypothesis for the Ghanaian economy. *Cogent Business and Management*, Vol 6(No 1).

العقون عبد الجبار. (2019-2020). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مع دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص دراسات مالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

إيمان عطية ناصف . (2008). النظرية الاقتصادية الكلية. الإسكندرية : دار الجامعات الجديدة .


- بن عليّة فتيحة، و تومي صالح . (2020). تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017). *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، المجلد 16 (العدد 22)، بوجردة سهيلة . (2016). علاقة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار البترول في الجزائر للفترة 1980-2013. *مجلة الاقتصاد والتنمية* (العدد 06).
- بوسكي حليلة، و عيساني عامر . (2019). أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2018). *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، المجلد 5 (العدد 2).
- بوفليح نبيل . (2010). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة من 2000-2010. *أبحاث اقتصادية وإدارية* (العدد الثاني عشر).
- جباري شوقي، و بوديار زهية . (2012). الآثار المرتقبة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية. *مجلة الاقتصاد الجديد* (العدد 05).
- جمال بن دعاس . (2007). السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي. *دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى*، عمان-الأردن.
- حسين كامل فهمي . (2006). أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي. 17. جدة، المعهد الإسلامي للبحث والتدريب.
- رزاي سعاد . (2018). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد اختيار أسعار النفط (2000-2015). *مجلة إدارة* (العدد 7).
- رشاد العصار. (2000). رياض الحلبي النقود والبنوك. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- شريف خيرة، و بن شاعة محمد . (2018). أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي. *مجلة الاقتصاد الإحصاء التطبيقي*، المجلد 15 (العدد 1).
- صعدي عبد الله . (1989). الإدخار والنمو الاقتصادي (دراسة لمكونات ومحددات الإدخار المحلي ودراسة النمو الاقتصادي)، القاهرة، دار النهضة العربية.
- ضياء مجيد . (1998). الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية). الناشر مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد الغفور إبراهيم أحمد . (2013). مبادئ الاقتصاد والمالية العامة. الطبعة الأولى، عمان-الأردن: دار الزهران للنشر والتوزيع.
- عبد المجيد عبود، و دولي لخضر . (2018). أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2015. *مجلة مجاميع المعرفة*، المجلد 04 (العدد 01).
- عبد المطلب عبد الحميد . (2010). اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات. الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية، علي عبد الوهاب نجا، محمد عبد العزيز عجمية، و سحر عبد الرؤوف القفاش . (2013). التنمية الاقتصادية (مشاكل الفقر، التلوث، التنمية المستدامة. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
- فارس رشيد البياني . (2012). التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي. عمان: دار إيليه للنشر والتوزيع.
- لخضر مالك، و بعلة الطاهر. (2016). انعكاسات وتحديات و تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري. *مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية* (العدد الرابع).
- محمد عزت غزلان، و عبير شعبان عبده . (2014). اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية. الطبعة الأولى، الإسكندرية: الناشر مكتبة الوفاء القانونية .
- مختاري عادل، و بن البار محمد . (جوان، 2021). الآثار الاقتصادية لسياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990-2019. *مجلة التكامل الاقتصادي*، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 09 (العدد 02).

- مدوخ ماجدة . (2011). أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10. مجلة العلوم الإنسانية (العدد 23).
- ناجمي جمعة، و لمطوش لطيفة . (2021). أثر إيرادات الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1985-2018. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11 (العدد 04).
- وديع طوروس . (2011). المدخل إلى الاقتصاد النقدي. الطبعة الأولى، طرابلس، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب .

The impact of fiscal and monetary policy on economic growth in Algeria Standard Study The period 1990-2020.

Fouzia Hibour ^{1*}, Dalila Taleb ²

¹ MIFMA laboratory, University of Aboubekr Belkaid, Tlemcen (Algeria),
fouzia.hibour@univ-tlemcen.dz 

² MIFMA laboratory, University of Aboubekr Belkaid, Tlemcen (Algeria),
taleb.dalila@univ-tlemcen.dz 

Recevez : 08-07-2022

Accepted : 24-08-2022

Abstract

This study aimed to identify and highlight the effectiveness of both fiscal and monetary policy in influencing Algeria's economic growth during the period 1990-2020 and focused on fiscal policy through petroleum revenue and monetary policy through the repatriation rate and exchange rate and in order to reach the study's objectives, the self-regression methodology of ARDL dispersed time gaps has been used, One of the study's findings shows a statistically positive moral correlation between petroleum revenues and GDP, indicating a formal correlation between them. and also, the absence of a non-moral statistical relationship with monetary policy variables where they weak economic growth, the results of the joint integration also showed a long-term balance between the variables

Keywords:

Financial Policy;
Monetary Policy;
Economic Growth;
ARDL.

JEL Classification Codes: 011, 042, 055

* Corresponding author